Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد12، العدد01 (2024)، ص ص 173- 190 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الصناعي كخيار من أجل دعم وتطوير الصناعة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة من (2000 –2022) ورؤية استشرافية

ط.د طبال رميساء[1]، أ.دباح حسين[2]

[1] جامعة باجي مختار، عنابة، (الجزائر)، مخبر بحث في الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، roumaissa.toubal@univ-annaba.org

[2] جامعة باجي مختار، عنابة، (الجزائر)، مخبر بحث في الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، houcined23@yahoo.fr

Attracting foreign direct investment to the industrial sector as an option to support and develop industry in Algeria - Analytical study from(2000 to 2022) and forward-looking visions

Tebbal roumaissa[1], Dabah Houcine[2]

University of Badji Mokhtar, Annaba (Algeria)[1.2]

تاريخ الاستلام: 03/14 /2024؛ **تاريخ القبول**:2024/05/15؛ **تاريخ النشر**: 2024/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على جملة الجهود المبذولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الصناعي الجزائري بالحد الذي يسمح بانتعاش الصناعي وتعزيز جودة الإنتاج المحلي طبيعة الدراسة استلزمت المزج بين المنهج الوصفي التحليلي و تقنية الاستشراف وتم التوصل الى وجود ضعف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع السبب الرئيسي لذلك إلى وجود ثغرات وعوائق في الضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي وضعف مناخ الاستثمار عموما أدى إلى حدوث عزوف استثماري يضغط على تطور الصناعة محلية، وبالنظر إلى جملة الإجراءات والجهود أخرها قانون الاستثمار الجديد يمكن القول بأنه من المرجح أن يشهد القطاع انفتاحا وفعالية أكبر خلال السنوات المقبلة بالنظر إلى مضمون الإجراءات الجديدة والواقع الاقتصادي وبالتالي إعطاء استشرافا إيجابيا نوعا ما وإن لن تتضح معالمه حتى يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر مرونة أكبر مما هو عليه الآن، وعليه وجب على الجزائر الاهتمام اكثر باستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال دعم مناخ الاستثمار وتحفيزه وكذلك الاهتمام اكثر بالصناعات التحويلية .

كلمات مفتاحية: قدرة الصناعية؛ تكنولوجيا؛ استثمار أجنبي مباشر؛ استثمار.

تصنيف JEL: D24؛ E22؛ F23

Abstract:

The research paper aims to shed light on the efforts made to attract foreign direct investment to the Algerian industrial sector, by limit that allows the industrial recovery and enhancing the quality of local production, The nature of the study necessitated a mixture between the descriptive and analytical approach and the foresight technique we find That there is a weakness in the flow of FDI due to the presence of obstacles in the guarantees provided to foreign investors, and weak investment climate it presses on the development of local industry, in view of the procedures and efforts taken such as the new investment law we can said that this sector is likely to become more open in the coming years, so we will provide a similar foresight even if won't become clear until the foreign direct investment takes greater flexibility, so Algeria should pay more attention to the investment climate, and interest in the manufacturing industry

Keywords: Industrial capacity; Technology; Direct Foreign Investments; Investment.

Jel Classification Codes : D24 ; E22 ; F23.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

طبال رميساء، دباح حسين (2024)، **استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الصناعي كخيار من أجل دعم وتطوير الصناعة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة من (2000 –2022) ورؤية استشرافية، مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد 12(العدد01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 – سكيكدة–، ص ص 173- 190

المؤلف المرسل: **طبال رميساء**، الإيميل: tebbalroumeissa@gmail.com

1. مقدمة.

تسعى الجزائر مثلها كأغلب الدول إلى استقطاب وزيادة تدفق استثمارات أجنبية خاصة القطاع الصناعي وبرزت تلك المساعي خاصة في قطاع المحروقات الذي عرف استثمارات أجنبية ضخمة على مدار السنوات السابقة، كما وسعت الحكومة النظر في الاستثمار الأجنبي المباشر وعملت على تأهيل مناخها الاستثماري كسن قوانين لتشجيع تدفق الاستثمارات وكذلك السير في اتجاه تطبيق اقتصاد السوق.

بالرغم من أن القطاع الصناعي تم تبنيه بشكل حماسي مرارا عبر اصلاحات جذرية معمقة لإرساء قاعدة صناعية متينة ونظرا إلى المكانة التي أولتها مختلف الحكومات المتعاقبة إلى هذا القطاع فعلى سبيل الذكر كانت الصناعة الثقيلة محل اهتمام مبكر جدا لكن عرفت اجهاضا تلوى الاخر ولم تعرف استمرارا ولا تطورا يذكر، فلا تزال الصناعة في الجزائرية جد معتبرة مقارنة بحجم الإنتاج الصناعي الذي تشهده دول العالم خلال القرن الواحد والعشرين، غير قادرة على المنافسة ولا على التطور وتعاني من كثير التشوهات اكتسبها من نواحي عديدة بيئية وتشريعية وتحفظية، ولو عرفت بعض من شعبها كالصناعات الغذائية والصيدلانية مرونة كبيرة في الإنتاج مقارنة باحتياجات السوق المحلية.

وفي ظل هذا دعت الحاجة إلى المزيد من الدعم لهذا القطاع عن طريق الاهتمام بمناخ الاستثمار وتحفيز الاقتصاد عن طريق استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية مباشرة خارج قطاع المحروقات وموجهة بالأساس لتحفيز الصناعة بشكل عام.

انطلاقا مما سبق نتوقف لطرح الاشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر في دعم وتطور الصناعة في الجزائر؟ وما هو السيناريو الأقرب للواقع الاقتصادي في حالة توافد المزيد منه مستقبلا؟

تحت هذه الاشكالية تندرج ضمنها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى القطاع الصناعي الجزائري؟
- فيما تتمثل أهم العوائق التي تأثر على الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه بالأساس للقطاع الصناعي؟
- ما هو السناريو الذي يمكن التنبؤ به مستقبلا في حالة توافد المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاع الصناعي؟

فرضيات الدراسة.

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم وضع ثلاثة فرضيات أساسية هي:

- يعد القطاع الصناعي الجزائري قطاعا منتجا يلبي حاجة الاقتصاد الوطني ومحفز جد لاستقطاب للاستثمارات الاجنبية اليه.
- لا توجد عوائق فعلية تعمل على احداث عزوف استثماري في القطاع الصناعي.
- لن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشر الموجهة للقطاع الصناعي أي دعم وتنمية يمكن الأخذ بها.

منهج الدراسة

من خلال طبيعة الدراسة وفي محاولة للإجابة على الاشكالية المطروحة في الورقة ومن أجل اختبار الفرضيات التي وضعت، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتقديم المفاهيم الخاصة بالبحث، والمنهج التحليلي كأسلوب تحليل والتعقيب على الظاهرة وتحليل الأشكال، وبخصوص أدوات البحث تم الاعتماد على بين تقنيتين استشرافيتان حتى لا يكون الاستشراف حدسيا تم الاعتماد على المزيج بين أسلوب العصف الدهني أو (استمطار الأفكار) وأسلوب السيناريوهات (السيناريو الاستهدافي) لكي نكشف المسار من أجل تحقيق الهدف كما تم الاعتماد على تقارير ومنشورات لمنظمات دولية ومحلية والاستعانة بدراسات سابقة.

أهمية الدراسة

تعود أهمية الدراسة لدور الذي أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذه في الاقتصاد وتأثيره الكبير على عديد المتغيرات أهمها الصناعة، وباعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة يعول عليها في تنمية القطاع الصناعي الجزائري وتطويره.

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الصناعي في الجزائر وتحليله وتقييم مناخ الاستثمار فيه من جهة ومن جهة أخرى ابراز كيف يؤثر استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تطوير الصناعة المحلية في الجزائر بالاعتماد تحليل الاحصائيات والمؤشرات.

الدراسات السابقة

-دراسة (سلامة وفاء، ولهة وردة، 2018) دراسة مقدمة في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية بعنوان واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره

هدفت هذه الدراسة الى:

- ✓ دراسة الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي ومحاولة ابراز مكانته في الاقتصاد الجزائري
- ✓ تبيان أهم العقبات القطاع الصناعي وأهم الأسباب التي أدت الى فشل عملية التصنيع
- ✓ التعريف بخصائص القطاع ومعوقات تطوره

وتوصلت إلى النتائج التالية:

- ✓ هشاشة القطاع الصناعي وضعف القدرة التنافسية
- ✓ ضرورة مواصلة عملية الإصلاحات الاقتصادية
- ✓ التبعية لقطاع المحروقات أدى الى عدم تنوع الصادرات ووجود قدرات انتاج معطلة.

-دراسة (لبنى ناصر2019) دراسة مقدمة في مجلة أبحاث ودراسات التنمية بعنوان القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحليل واقع القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال
- ✓ إيجاد سبل لتطوير القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات

وتوصلت الى النتائج التالية

- ✓ وجود استراتيجيات صناعية متتالية إلا أنها توصف بعدم تكامل وتوازن وغير مترابطة بالاستراتيجيات السابقة
- ✓ غياب التخطيط المؤسساتي في تنفيذ هذه الاستراتيجيات الصناعية كاستراتيجية الصناعات الجديدة التي لم يتم تنفيذها.

دراسة (برج راسوطة ريمة،2021-2022) دراسة مقدمة ضمن أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي والاستشراف بجامعة الجزائر 3 بعنوان مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر-رؤية مستقبلية في ظل تجارب دولية-

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحليل مناخ الاستثمار وابراز دوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق دراسة محددات مناخ الاستثمار باستخدام نماذج البانل.

توصلت الى النتائج التالية:

- ✓ لا تزال التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر جد متواضعة ولم يرقى مناخ الاستثمار في الجزائر الى ذلك المستوى المساعد على استقطابه
- ✓ يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف مزايا عديدة كنقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية

مميزات الدراسة والقيمة المضافة

تميزت هذه الدراسة بالأهمية الكبيرة التي يعنى بها الاستثمار الأجنبي المباشر في زمننا الحضر، كون هذا الأخير من أهم ممثلي العولمة وأهم مصدر لتمويل الخارجي وافضل وسيلة لانتقال التكنولوجيا الخارجية، وفي هذه الدراسة كانت الانطلاقة استنتاجات الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في الجزائر التي كانت في مجملها تصب نحو أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الموارد الإنتاج المعطلة والمساهمة في انتقال التكنولوجيا، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الشق المتعلق باستشراف دور الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي حيث تم استعمال الماضي القريب والحاضر في تحليل الواقع لكي نكشف مسارا يمكن تحقيقه في السنوات المقبلة، خاصة فيما يتعلق بتأثير استقطاب الاستثمارات الأجنبية الى القطاع الصناعي وكيف سوف يؤثر على الصناعة المحلية كأنشطة إنتاج السيارات حيث تم استعمال أسلوب السيناريو الاستهدافي الوحيد وتم استعمال تقنية العصف الذهني أو استمطار الأفكار من أجل تقديمه.

حدود الدراسة

لكل دراسة حدود مكانية والأخرى زمنية، فحدود المكانية لدراستنا هي دراسة محلية على مستوى الاقتصاد الجزائري أما الفترة الزمنية الخاضعة لدراسة فهي من2000 الى 2022.

2. إطار عام حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحاضر رواجا كبيرا وانتشارا واسع النطاق، فزادت معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في دول العالم في السنوات الأخيرة وان عرفت تعثرا واضحا خلال فترة جائحة كوفيد-19 في مختلف البلدان إلا أنه لايزال أحد أهم اشكال انتقال رؤوس الأموال الخارجية.

1.2. التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

اذا تتبعنا أصل الاستثمار الأجنبي المباشر لساقنا الزمن مباشرة إلى منتصف القرن التاسع عشر حيث تناوله الاقتصاديون الأوائل على انه حركة رأس المال وكان يطلق عليه اسم الاستثمار الدولي، ثم ابتداء من سنة 1930 أصبح يطلق عليه الاستثمار المباشر، (الجبوري، 2014، صفحة 37) كذلك ارتبط المفهوم بمصطلح شركات متعددة الجنسيات وتأثر هذا الأخير بالمفهوم الاستعمار، حيت كانت الشركات التي تملك مشاريع استثمارية خاصة في دول الافريقية والأسيوية تشكل دعوى مبررة لقدوم الدولة الأم لدولة المضيفة لحماية اعمالها ومصالحها بثوبها الاستعماري، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى الثانية ومع تقلص الحركة الاستعمارية في الدول النامية المستقلة تم تشديد القيود على الاستثمار الأجنبي حيث سنت قوانين للحفاظ على ثرواتها، (عباس، 2009، صفحة 123) ثم عرف الاستثمار الأجنبي المباشر سياقا اخرا ومفاهيم جديدة ورواج أكبر للفكر الريادي، حيث قدم أول تعريف في بحث منشور للمصطلح في سنة 1983. (OCDE, 2008, p. 15)

2.2. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر كمصطلح اقتصادي باختلاف المصادر والتقارير ولكن اجتمعت كلها في جوهرين أساسين الاول أنه يمثل أحد اهم مصادر التمويل الخارجي والجوهر الثاني انه أحد ممثلي العولمة المالية كما اختلف من خلال وجهات النظر فاختلف الأمر من وجهة نظر الدولة المضيفة عن وجهة نظر البلد المستثمر، وفي هذا السياق سوف نبرز أهم التعاريف حيث:

عرفه صندوق النقد الدولي (FMI) بأنه قيام مؤسسة بالاستثمار في مشاريع تكون خارج الحدود الجغرافية للبلد الأم، حيث يمتلك المستثمر 10% من الأسهم كما تنشأ عنها مصلحة دائمة وعلاقة طويلة الأجل لمؤسسة مستثمرة في اقتصاد اخر وتمنحه نفوذا أكبر من خلال التأثير في إدارة المؤسسة. (راسوطة، 2021-2022، صفحة 15)

كما عرفته صندوق النقد العربي (FDI) بأنه عبارة عن تدفق استثماري لمستثمرين أجانب، بقيمة 10% أو أعلى من رأس مال الشركة أو ما يماثلها من القوة الصوتية، في حين فرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد(Inward) وعرف بأنه التدفق الوارد من كيانات خارج الاقتصاد المحلي وتجدب رأس المال الخارجي اليها، كعمليات الاستحواذ والاندماج تدعم الاقتصاد المحلي من خلال جلب الثروة والتقنيات الجديدة، أما الاستثمار الأجنبي المباشر -الخارج (Outward) كقيام الشركات بخلق شركة تابعة في بلد أجنبي كما يمكن أيضا حدوث الاندماج والاستحواذ أيضا. (إسماعيل، الصفحات 5-6)

وفي هذا الصدد ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة صور أو أشكال هم كالتالي:

أ. **الاستثمار المملوك كليا للمستثمر الأجنبي**: هي من اكثر الاستثمارات تفضيلا من جانب الشركات المتعددة الجنسيات (Roger, 1984, p. 65)كونها تعطي له مجالا أوسع لتملك واتخاذ القرارات وتحكم في رأس المال، لكن في المقابل نجد عزوف وتردد من الدول النامية في احتضان هذا النوع من الاستثمارات، من جهة الخوف من عدم السيطرة عن مواقف الشركات وسياستهم الإنتاجية كحدوث تبعية الاقتصادية قصرية، ومن جهة ثانية ما يتعلق بسلبيات الاحتكار الشركات لسوق وأثراها على الإنتاج المحلي ومن جهة ثالثة استنزاف أكبر لثروات المحلية وعدم القدرة على تحقيق الأهداف من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (ديري، 2011، الصفحات 159-160)

ب. **الاستثمار المشترك**: يرى كولدي (Kolde) بأنه المشروع الذي يشترك فيه طرفان أو أكثر من بلدين مختلفين، وهنا لا يتعلق الأمر فقط برأس المال فقط بل يتعدى ذلك إلى الخبرة والعلاقات التجارية وبراءات الاختراع، حيث يساهم في ارتفاع رؤوس الأموال وتدفقاتها الأجنبية كما يساهم في تنمية تكنولوجية حيث يعد من أكثر الأنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا كونه يقلص من درجة تحكم الطرف الأجنبي. (مندور، 2010، الصفحات 13-14)

ج. **مشروعات أو عمليات التجميع**: وانطلاقا من تسميتها فهي تقوم على أساس اتفاقية بين طرفين أحدهما وطني سواء كان من قبل القطاع العام أو من قبل القطاع الخاص، يتم على أساسها قيام الطرف الأجنبي بتزويد البلد المضيف بمكونات المنتج المتفق عليه انشائه مثل عملية تجميع سيارة حيث يعطي حزمة المعارف العلمية والتكنولوجية والتصاميم الداخلية لأجزاء واقسام المصنع، وأكيد أساليب الصيانة ولوجستيك (أبو قحف، 2012، الصفحات 336-337).

كما يوجد شكل أخر وهو الاستثمار الأجنبي داخل المناطق الحرة والذي يقضي بإنشاء استثمارات في مناطق معفية من القيود، كالإعفاء من الرسوم الجمركية.

3.2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تناولها العديد من المفكرين الاقتصاديين وتباينت الرؤى ومما لا شك فيه هو مساهمة النظريات فعلا في دراسة وتحليل عميق لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقبل التطرق إلى فحواها تجدر الإشارة أن القصد العام من هذه المحددات في المجمل هي عبارة عن أوضاع الاقتصادية والظروف اجتماعية وسياسية ومالية ومن هنا نستعرض أهم ما قدمته تلك النظريات، وفي المستهل نظرية عدم كمال السوق حيث فرضت في المجمل غياب أشكال المنافسة الكاملة في الدول النامية وعدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة الخارجية، وتأسيسا على النظرية قدم Hymer (1977) و Kindle Berger (1979) نظرية المنشأة الصناعية وتنطوي وجهة نظرهما على أنه من الوجوب أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يحقق مداخيل وهامش أرباح أكبر من التي يحققها في موطنه الأم على اعتبار أنه تستفيد من مزايا احتكارية في الدول المضيفة وحتى إن كانت شبه احتكارية فهي تستفيد من السوق بشكل عام، أما Vernon (1966) فقد

أكد في نظرية دورة حياة المنتج على أهمية المزايا المكانية التي تتميز بيها الدولة المستقبلة للاستثمار والقصد هنا بالمحددات المكانية هي الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار السياسي والناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف ومعدلات التضخم كما أكد على أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، كما قام Robock and Simmonds (1983) بتقديم نظرية الموقع الجديدة وقاما بإضافة محددات أخرى وقسمها لمجموعة من المتغيرات الشرطية ومجموعة أخرى من متغيرات دافعة ومجموعة من المتغيرات الحاكمة وهذا إن دل على شيء ذل على عمق وتشعب المحددات وتأثيرها القوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما قام Dunning (1977-1979-1988) بربط بين ثلاثة نظريات التالية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا لاحتكارية ونظرية الموقع ونظرية المنشأة الصناعية وقد توصل إلى أنه يجب توافر ثلاثة شروط حتى تقوم الشركة بالتفكير في الاستثمار في الخارج وهي:

- الشركة تمتلك لمزايا احتكارية وقادرة على نقلها ومنافسة الشركات المحلية في الدول المستقبلة.
- توفر الدولة المستقبلة للاستثمارات على مزايا مكانية مغرية كانخفاض الأجور واتساع الأسواق والاهم توافر المواد الأولية خاصة إذا كانت تخفف عنها التكاليف العالية عند الاستيراد والجمركة.
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية عن الاستخدامات البديلة لها، وجعلها في صيغة استثمارات أجنبية مباشرة.

ويرى أن امتلاك الشركة لمزايا تكنولوجية تعوض عن كثير من العوائق التي تفرضها المنشاة المحلية في الدولة المضيفة. (صقر، 2000-2001، الصفحات 48-54)

4.2. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية واتجاهاتها الحديثة.

ما يمكن الجزم به فعلا هو النمو الهائل لحجم تدفقات الاستثمار في العالم، وهذا الأمر يظهر جليا بحجم تدفقات رأس المال الأجنبي وتوسع الاستثمار الدولي بشكل سريع خاصة منه الاستثمار الأجنبي المباشر ويعود السبب بالأساس إلى النمو الاقتصادي وزيادة قدرة الشركات الإنتاجية وتحسن مناخ الاستثمار، حيث أدركت الدول النامية أهمية وضرورة الانفتاح على الاستثمارات الوافدة من الخارج، بتقليل من القيود المعرقلة وكذا تحسين بيئة الاعمال ككل لاستقطب الاستثمارات أجنبية تعود بفوائد إيجابية على الاقتصاد، وعلى ذكر الفوائد الإيجابية فيعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا للحصول على التكنولوجيا ومصدرا هاما للعملات الأجنبية ولرؤوس الأموال ورفع الكفاءة التصديرية وتخفيض من حدة البطالة، (ديري، 2011، الصفحات 163-167) إن الاستثمارات الأجنبية تنشط في عديد الميادين في البناء والتشييد والمحروقات ونقل وما إلى ذلك من نشاطات ومن هنا تتباين أهمية كل منها فمثلا الدول التي تعاني من نقص الإمكانيات الصناعية من المستحسن أن تستقطب أكثر الاستثمارات التي تخدم القطاع الصناعي وتعززه بحيث اذا كانت تعاني مثلا من ضعف التكنولوجيا التصنيع وصعب أو استحال الاستدراك سريعا، فمن المنطقي أن تتجه لأسلوب استقدام الاستثمارات الأجنبية حيث تقدم تحفيزات تكون مغرية في هذا الجانب للمستثمرين الأجانب، ومن هنا يكون تقليص للفجوة التكنولوجية بين الدول الصناعية والدول النامية، إن الحاجة الفعلية لمثل هذا النوع من الأساليب التنموية يظهر بوضوح في الدول التي فقد القدرة على إحداث الإضافة بمؤسساتها المحلية سواء الخاصة أول العامة، زيادة على ذلك فالتكنولوجيات الحديثة في تضاعف سريع والعولمة تقصي هذا الدول من المنافسة وعدم مواكباها يعني الانعزال عن الاقتصاد الدولي.

هنالك اعتقاد لدى الدول النامية بأن سبب ازدهار الدول الصناعية هي التكنولوجيا فقط والتي تتطور يوما بعد يوم وبوتيرة جد متسارعة، لذلك زاد سعيها للحصول على كل تكنولوجيا تخترعها الدول المتطورة لتحقيق التطور، والحصول عليها حتما سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي حسب اعتقادهم ولكن هنالك تشكيك في هذا الأمر حيث ليست كل التكنولوجيا تأتي بمقياس جميع الدول باختلافها فالتكنولوجيا التي تطورت في ظروف الدول المتقدمة صناعيا، لا يمكن أن تناسب الدول الفقيرة، فعلى سبيل الذكر ولا الحصر كثافة راس المال تلعب دورا كبيرا في ارتفاع الأسعار التكنولوجيا وحيازتها سوف تكون حتما مكلفة، بحيث لا تتناسب مع أصحاب الدخل المنخفض أو الأجور بشكل عام في الدول الفقيرة على سبيل المثال الجيل الرابع والخامس في تكنولوجيا الاتصالات وسيارات الرفاهية،

لذلك وجب الكيل بمكيالين قبل الاقدام على الانفتاح المطلق على كل ما هو استثمار أجنبي ووجب ادخال تعديلات في التكنولوجيا الخاصة بها في اطار تلك الاستثمارات حتى تتلأم مع متطلباتها الحقيقية. (محروس، 1998، صفحة 335)

3. القطاع الصناعي ومتطلبات رفع أداءه.

يعد القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية لأي بلد، حيث يبرز بوضوح قوة وضعف الاقتصاد للبلد، بالنظر لقوة التصنيع وحجم الصادرات وعوائده السنوية كما أن له من التأثير الواسع الذي يمس كل القطاعات الأخرى ويعمل على جرها واقتيادها في أغلب الأحيان.

1.3. أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الحديث.

ينظر لصناعة في الاقتصاد الحديث على أنه أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن المراهنة عليها لتحقيق التنمية الشاملة، كونه يتميز عن باقي القطاعات بقدرته على تحقيق غلة متزايدة بالاستمرار لأنه وببساطة أكثر القطاعات الاقتصادية استيعابا لتكنولوجيا الحديثة التي تساعد في رفع الانتاجية. (بامخرمة، 2001، صفحة 19)

2.3. واقع القطاع الصناعي والإصلاحات المتعاقبة عليه في الجزائر.

أعطت الجزائر عند استقلالها أهمية كبيرة إلى الصناعة والقطاع الصناعي عموما، وذلك كأولى مراحل بناء اقتصاد وطني المستقل، حيث ورثت اقتصادا ضعيفا هشا يعتمد كليا على الإنتاج الفلاحي، ولم يحقق تراكمات في الخزينة العمومي لأسباب استعمارية، حيث كانت تعاني من عدم التكامل بين قطاعاتها، فمثلا كان الإنتاج البترولي وإنتاج الكروم من نبيد بمعدل 80% من الصادرات الجزائرية حيث أبقى الاستعمار على الجزائر أن تكون مصدرا فقط للمواد الخام ولم تهتم بتطوير الصناعة والبنى التحتية والمؤسسات الصناعية فيها، ومن أجل النهوض الشامل بالاقتصاد كان التوجه نحو بناء اقتصاد وطني قوي قائم بذاته عن طريق إحياء صناعة وطنية تلبي حاجة الاقتصاد الوطني وتوفر مناصب شغل لليد العاملة تحت جناح الاقتصاد الاشتراكي، وفي السبعينات انتهجت الجزائر استراتيجية الصناعات المصنعة أو الصناعات الثقيلة حيث رأت بأنه النموذج الأمثل لتنمية الصناعة وتماشيا مع نظرية (Gérard Destanne de Bernis) والتي تقظي بأن كل صناعة يمكن أن تولد صناعة أخرى أو صناعة جديدة وتعمل وفق اتجاهين إلى الأمام والى الخلف وفي كلى الاتجاهين معا، والهدف من هذه الاستراتيجية انتاج شامل لمختلف القطاعات ومنه تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، حيث خصص الرباعي الأول 1970-1973 خلق صناعات قاعدية تجر فيما بعد الصناعات الخفيفة وخلال هذه الفترة الزمنية عرفت القيمة المضافة في الصناعات الاستخراجية وهذا عتبة 80% كقيمة مضافة صافية سنة 1970 ثم 76.5% سنة 1974، ثم 73% سنتي 1977و1978 وهنا نرى بوضوح سيطرة قطاع المحروقات في المقابل عرفت الصناعات القاعدية والاستهلاكية قيم مضافة معتبرة خلال نفس الفترة، (ناصر، 2019، الصفحات 92-93) وما يمكن استخلاصه من هذه الفترة بالتحديد أنه فعلا فكرة جر الصناعات المصنعة للقطاعات الأخرى وتحقيق تنمية شاملة على أثرها، ما هو الا سوء تحليل واستشراف لسلطات حينها، حيث أنه ليس شرطا أساسيا أن يكون كل ما تمليه النظريات يمكن تطبيقه بنجاح في كل الاقتصاديات وفي كل الظروف، حيث من المعلوم أنه لكل اقتصاد حساسيته وخصائصه فالنظرية يمكن الاقتياد بها ولكن يجب تعديل تطبيقاتها كل حسب اقتصاده ومؤشراته، حيث وقع الاختيار على أسلوب لتنمية يتطلب رؤوس أموال ضخمة ويد عاملة مؤهلة، في حين كانت أغلب المشاريع مسيرة من طرف الأجانب لقلة الكادر المحلي وإن لم نقل انعدامه في بعض المجلات، ولكن لا يجب أن نتناسى أن الجزائر في هذه الفترة عرفت انتعاشا لعمل شركة سوناطراك التي أسست في 1963 وأممت في 1971 وأصبحت واحدة من أبرز شركات المحروقات في العالم، وبعدها بدأت سلسلة إصلاحات سنة 1980 حيث قرر إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من أجل ضمان حسن تسييرها حيث أصبح عدد المؤسسات 480 مؤسسة سنة 1982 مؤسسة بعدما كانت 150 مؤسسة واقترنت هذه الفترة بالتحديث برواج نسبي في أسعار النفط حتى سنة 1986، التي عرفت أزمة طاقة على مستوى العالم حيث ثبت فعلا أن الاقتصاد الجزائري ريعي بشكل مفرط فيه، ومع بداية التسعينات عرفت الاقتصاد الجزائري تصحيحا هيكليا بلجوء إلى

صندوق النقد الدولي حيث عرف قطاع الصناعة ضرارا واضحا من سياسة انفتاحيه ثم توالت سقطات القطاع على مر السنوات اللاحقة، ولم تستطع وبطول السنوات في خلق الثروة وفي هذا الصدد تبنت الحكومة نظرة جديدة بتشكيل سياسات صناعية كاستراتيجية الانتشار الصناعي وسياسة التنمية الصناعية والتي تنص على إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات المرافقة المؤسساتية كإصلاح النظام القضائي، وفي العشرية الأولى من الألفية الواحدة والعشرين عرف القطاع نموا حيث نلاحظ تحسن انتاج الصناعي وحقق القطاع نموا وثبت فعليا أن الصناعة المحلية لا تزال بعيدة عن أهدافها رغم أنه يحقق نموا إلا أنه لا يرتقي لتطلعات دولة بحجم الجزائر برغم من تواصل نمو قطاع الصناعة منذ بداية الألفية الجدية ولا تسلك الطريق المخطط له حيث فتقرر اتباع سياسة جديدة مغايرة تماما عن السابق سميت بنموذج النمو الجديد تم إقراره سنة 2016، حيث حددت الفترة الزمنية المحصورة بين 2016 و2019 بمرحلة الإقلاع الاقتصادي ثم تحسين مساهمة القطاعات السنوية خارج قطاع المحروقات في الفترة اللاحقة من 2020-2030. (ناصر، 2019، الصفحات 93-99)

ان التنمية الصناعية في الحقيقة تقوم على تطوير النشاطات الإنتاجية وتنويع وتعزيز الصناعات المحلية، من خلال هيكلة وتأهيل القطاع، بحيث ومن أجل خلق صناعة قادرة على المنافسة يجب توفر رؤية سليمة لتلك المكاسب ورسم أقصر طريق نحو استدراك الفجوات الموجودة، (قريبي، 2016، صفحة 308) كالقيام بإصلاحات اقتصادية عميقة ومنها تحسين مناخ الاستثمار حيث يعتبر من أهم الشروط الواجب تحقيقها حتى تمارس الأنشطة الاقتصادية ومنها توافد استثمارات الأجنبية المباشرة عالية الأداء كونه يعتبر أهم حافز لاستقطابها.

3.3. خصائص القطاع الصناعي والنقائص التي يعني منها

يمكن تجميع اهم الخصائص في: (سلامة و ولهة، 2018، صفحة 144)

- ملاحظة غياب الصناعات الثقيلة وهيمنة الصناعات الخفيفة على النشاط الاقتصادي ذات القيمة المضافة المنخفضة ووجود تبعية كبيرة لصناعات النفطية.
- وجود موارد وقدرات إنتاجية معطلة والأخرى غير مستغلة بشكل كامل.
- غياب التشابك في النسيج الصناعي.
- يعاني الجهاز الانتاجي من عدم المرونة الكافية وتجزء كبير في العملية الصناعية الواحدة.
- تأخر تكنولوجي وضعف الابتكار في القطاع.

4. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قبل التطرق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وجب إبراز مناخ الاستثمار كونه أحد المحفزات المؤثرة إيجابيا في عملية تدفقه.

1.4. مناخ الاستثمار في الجزائر.

لقد ثبت من الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 أن الاعتماد على الفوائض الريعية مجازفة حقيقية لتمويل الاقتصاد وان كان الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بهذه الازمة بالتحديد ولكن تبقى أزمة اقتصادية وعلى أساسها يستخلص منها الأخطاء، وعليه وجب تنويع مصادر التمويل الاقتصاد ورفع القدرات الإنتاجية المعطلة وخلق قدرات إنتاجية جديدة ودعمها بكل متطلبات نموها كاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

لكن في الحقيقة عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها لن تعرف فعالية الا بتحقيق مجموعة شروط تحفيزية للمستثمر وعملا على ذلك انتهجت الجزائر إلى إصلاحات هيكلية التي ذكرت سابقا، كما عملت على اصلاح بيئة الأعمال وتهيئة مناخ الاستثمار بهدف جعل الجزائر وجهة استثمارية، حيث يمكن تعريف مناخ الاستثمار على أنه عبارة عن مجموعة المؤشرات والأدوات التي تشير إلى تشجيع أو عرقلة الاستثمارات حيث تأثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين في الاستثمار من عدمه، (محمد، 2004،

صفحة 34) وبالتالي يعد أهم الأسباب جذب الاستثمار أو الفشل في استقدامه، ولقياس مناخ الاستثمار نستعين بعدة مؤشرات كمؤشر الحرية الاقتصادية الذي اعتمد سنة 1995، ومؤشر التنافسية، ومؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشر Doing business حيث تبرز هذه المؤشرات وتقاريرها الواقع الاقتصادي وهل تعاني البيئة من عراقيل من عدمه وهل توجد تقلبات فعلية داخل الاقتصاد، حيث رتب الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر التنافسية العالمية في سنة 2015 في المرتبة 79 من أصل 144 دولة ثم 87 سنة 2016 من أصل 140 دولة ثم في المرتبة 86 من لأصل 138 دولة سنة 2017، وفي المرتبة 92 من أصل 140 دولة سنة 2018، ثم في المرتبة 89 من أصل 141 دولة سنة 2019، حيث يقوم هذا المؤشر على أساس معطيات تتعلق بتمكين البيئة ورأس المال البشري والسوق وكذلك النظام البيئي للابتكار، (عاشوري و أوضايفية، 2021، صفحة 321) كما صنفت من خلال مؤشر سهولة أداء بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي سنة 2019 في المرتبة 157 ومنه يتبين أن تصنيفا غير محفز في العموم وبالتالي منتخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفز بشكل كبير وبعيد عن تطلعات المستثمرين.

2.4. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر.

بذلت الجزائر وعلى مر السنوات جهود متواصلة لتهيئة الظروف لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وعملت عليه بشكل حماسي، خاصة مع سعيها المتواصل لاستدراكها لنقائص في مختلف القطاعات خاصة القطاع الصناعي الذي يعول عليه كثيرا لتحقيق تنمية الاقتصادية، حيث تمتلك من المؤهلات والموارد الطبيعية والمواد الأولية والمؤهلات البشرية ما يكفيها لبعث روح جديدة في كل القطاعات، ولكن ورغم هذه المزايا ورغم تبني القطاع مبكرا لم تتمكن من بناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات ، فكانت هناك الجهود كبيرة لخلق سياسة اقتصادية لتحفيز استقطاب استثمارات أجنبية مثالية يعول عليها لتفعيل نشاط الصناعة واستغلال الموارد المعطلة في التنمية، حيث دعمت الاستثمار الأجنبي بقوانين وإجراءات كقانون 1993 و2001 و2006 و 2016 و2022 الذي يمس مناخ الاستثمار وتشجيعه، العموم وتحقيق تسهيلات بمختلف أنواعها للمستثمرين سوان المحللين او الأجانب، ولكن الملاحظ هو الضعف العام في مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث قدرت سنة 2015 بـ 0.30% فقط من قيمة GDP، ثم عرفت ارتفاعا طفيفا سنة 2016 نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا تزامنا والإصلاحات الاقتصادية الهادفة لتحرير الاستثمار الأجنبي من قيود قوانين 2009 والتي اقرت بتشجيع الاستثمار من خلال حصر قاعدة (51/49) والتراجع عن حق الشفعة، كما تم استحداث جهاز وهو المجلس الوطني للاستثمار في نفس السنة يدرس ويحدد المناطق المستفيدة من الحوافز والامتيازات المتعلقة بالاستثمار، (صياد، 2012-2013، صفحة 65) ولكن تبقى هذه النسبة بعيدة عن تطلعات الجزائر رغم تجسيد إصلاحات فعلية، حيث عرفت هذه النسبة مباشرة تراجعا وتراوحت بين 0.70 و 0.80% سجلت في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020، كما تزامنت نهاية هذه الفترة أزمة صحية عالمية، كما سجلة نسبة 0.5 %سنة 2021، حيث بدأت بوادر الركود الاقتصادي وضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث فرض الضرف ركود المعاملات الاقتصادية بفعل تعليق عمليات الشحن والمجالات البرية والجوية وتخفيف النفقات عموما.

3.4. التقسيم القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

من الملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعرف ضعفا مقارنة بالاستثمار المحلي كما يعرف عدم التوازن الجهوي والإقليمي وكذلك النوعي حيث بلغ قيمة الاستثمارات المحلية بـ 11780833 مليون دينار جزائري مقابل 2519831 مليون دينار جزائري للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 بنسبة 17.62 % كما بلغ حجم المشاريع الاستثمارية في نفس الفترة تقريبا من 2002-2016 ما يعادل 62982 مشروع استثماري محلي و822 مشروع خاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ويمكن تبيان ما سبق في الشكل المقابل الذي يبين نسبة المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في مقابل الاستثمار المحلي.

الشكل 1. نسبة مشاريع الاستثمارية ذات المصدر الأجنبي في مقابل المشاريع المنجزة محليا في الفترة الممتدة من 2002-2016

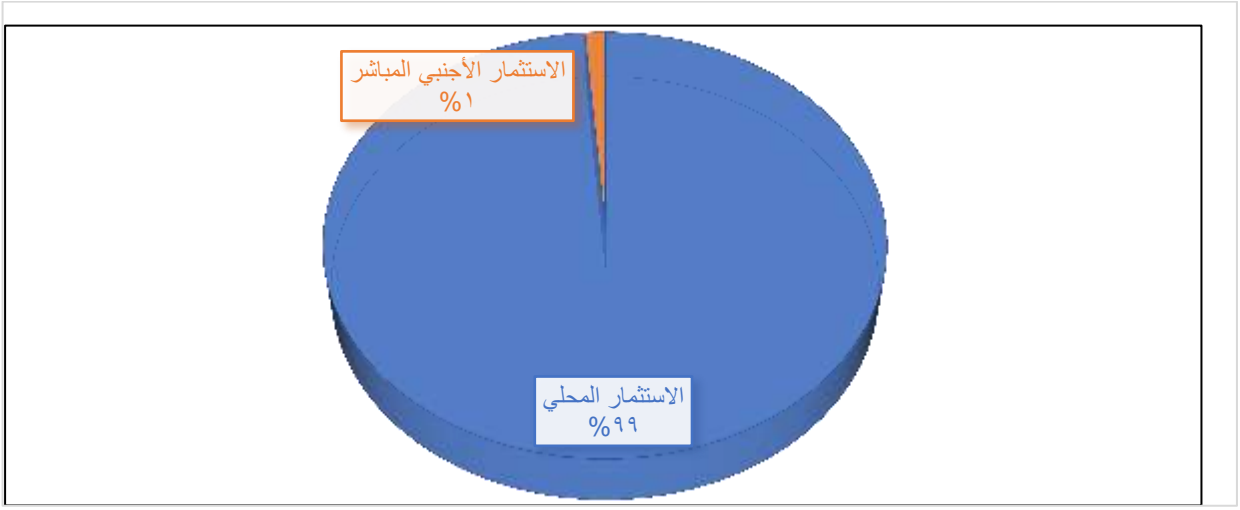

المصدر: وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار http://andi.dz تاريخ الاطلاع 2024/4/15.

كما تم الذكر سابقا ومن خلال الشكل البياني السابق نلاحظ نسبة المشاريع التي تدخل حيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيفة جدا اذ تمثل فقط 1%، في المقابل نلاحظ هيمنة الاستثمارات المحلية ب 99 %من قيمة المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة حيث بلغت المشاريع المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 437 مشروعا أما المشاريع المسجلة مع الدول العربية بلغت 236 مشروع مشترك خلال نفس الفترة والدول الأسيوية 98مشروعا والأمريكية 19 مشروع أما فيما يخص المشاريع ذات المصدر متعدد الجنسيات بلغ 26 مشروعا و 5 مشاريع من افريقيا وواحدة فقط من القارة الأسترالية مشاريع (www.andi.com، 2024) أما بخصوص التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر فتوزيعه متباين جدا موضح في الجدول التالي:

جدول1.عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر مقسمة على القطاعات للفترة 2002-2016 (قبل صدور قانون استثمار2016)

القطاعات	الصناعة	البناء	الخدمات	النقل	السياحة	الزراعة	الصحة	الاتصالات	المجموع
المشاريع	495	137	130	25	14	14	6	1	822

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (مرجع سابق)

نلاحظ من خلاله توجه واضح للاستثمار إلى القطاع الصناعي الذي حاز على حصة الأسد ب 495 مشروع للفترة 2002-2016 محققا سنة 2016 قيمة مضافة ب8.7% فقط من إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات أي تطور بنسبة 1% عن سنة 2002 بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، وهي نسبة تطور جد ضعيفة فبالرغم من زيادة المعتبرة في عدد المشاريع إلا أن القيمة المضافة احتسابا لنتاج المحلي خارج قطاع المحروقات تبقى جد محدودة، ثم مباشرة يأتي بعده نشاط البناء فالخدمات بعدد متقارب من المشاريع ويرجع الى توجه الحكومة الرامي لتطوير والنهوض بالظروف الاجتماعية للأفراد حيث عرفت هذه المدة بالتحديد زيادة وتيرة إقامة مشاريع التشييد والبناء وتحسين جودة الخدمات وتشييد المرافق الخدماتية.

ومن أجل السعي نحو استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية سعت الجزائر الى تشريع قوانين جديد سنة متوجهة نحو تسهيل أكبر فيه، فكان صدور قنون16-09 الهادف بالأساس لتحرير الاستثمار بمثابة قفزة نوعية تساعد على تحقيق انسيابية أكبر للاستثمارات، ثم قانون 18-22 حيث حدد بوضوح مبادئ المزايا والتحفيزات، ووضمن القانون الجديد اتباع منهج مخالف لما كان سائدا ويندرج في مسار رغبة

الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل الطريق لكل ما يساهم بإتيان الثروة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة (إرزيل، 2022، صفحة 78) وعلى إثر هذه الإصلاحات في الجدول المقابل نحاول ابراز القيمة المضافة لصناعة وحجم توسع النشاط الصناعي وحتى وإن لم يكن مذلول القانون صراحة هو النشاط الصناعي لكن يبقى الاستثمار الأجنبي وحتى المحلي مؤثر من نوع خاص، أكبر حصص استثمارية توجه إلى هذا القطاع خاصة الأنشطة المتعلقة بالمحروقات .

جدول 2. حجم توسع النشاط الصناعي والقيمة المولدة للقطاع الصناعي من 2016-2022 (بعد صدور قانون استثمار2016)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القيمة المضافة المولدة	975.7	1037	1128	1165.7	1176.4	1230.8	1354.1
حجم توسع النشاط الصناعي	%3.8	%4.8	%4.1	%3.8	1.7-%	%5.7	%5.2
التغير	+	+	-	-	-	+	-

المصدر: تقارير مختلفة لبنك الجزائر من 2016-2022 حول التطور الاقتصادي والنقدي

ومن خلال ما سبق يتضح لنا تباطؤا في وتيرة التوسع النشاط الصناعي خاصة سنة 2020 التي عرفت قيمة سالبة بقيمة -1.7% فاقدا بذلك -5.5 نقطة مئوية عن سنة 2019 حيث ساهمة الأزمة الصحية في التأثير على القطاع كما هو الحال بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي سجل انخفاضا في نفس السنة، كما نلاحظ ضعف القيمة المضافة السنوية المولدة من القطاع الصناعي وإن عرفت نموا طفيفا منذ سنة 2016، تبقى لا ترقى لتطلعات ولا تعكس حجم الجهود المبذولة لترقية القطاع الصناعي.

5. تحليل عام لقيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من سنة 2000 إلى 2022.

يعد القطاع الصناعي والصناعة عموما كما ذكر سابقا بأنه أكثر الأنشطة مرونة وأكثرها تأثيرا على الاقتصاد ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل المؤثرة والتي يمكن أن تعمل على تطويره، فهذا الأخير يعمل على نقل التكنولوجيا وتنشيط الموارد المعطلة حيث يضمن تعزيز بعض الأصناف الأنشطة التي تعرف ركودا وتعمل على احياءها أول إقامتها من الأساس وكما هو معلوم فالجزائر مثلها كمثل لعديد من الاقتصاديات التي تعاني من محدودية أداء القطاع الصناعي، حيث يعتمد على مداخيل الطاقة بنسبة تفوق 90% في تمويل الاقتصاد، وقد عرف من حين إلى أخر أثارا شديدة القسوة منذ الثمانينات من القرن الماضي جراء عدم استقرار الأسعار الدولية، فالتهديد هنا دائم الحضور بسبب محدودية مصادر الدخل وانحصارها في بعض الأنشطة فعملية التنمية حتما تعتمد في تمويلها على مداخيل البترول ففي العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين اتجهت الحكومة نحو دعم التنمية الاقتصادية كما سعت إلى تحسين ظروف الاستثمار تدريجيا لتحصل على توافد أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث عرف تدفقات طفيفة وهذا ما نوضحه في الشكل التالي:

شكل2. صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر من 2000-2009

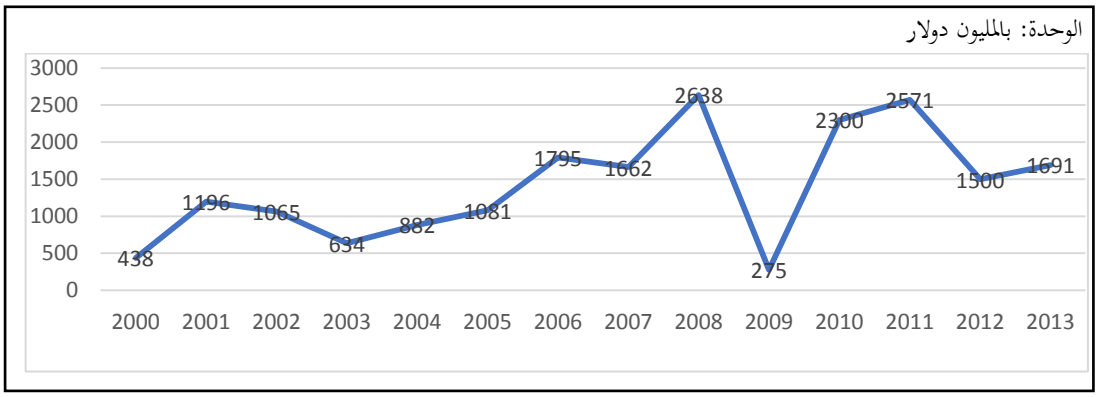

المصدر: من تجميع الباحثين اعتمادا على نشرات مختلفة لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان راجع الموقع الالكتروني للمؤسسة www.dhaman.orgواحصائيات البنك الدولي على موقع www.albankaldawli.org

من الشكل نلاحظ ارتفاعا طفيفا في قيم التدفقات لسنة 2001 مقارنة ب سنة 2000 ثم عرفت تراجعا كبيرا سنة 2003 محققا قيمة 634 مليون دولار واستمر في التراجع حتى سنة 2004 يمكن إسناد السبب في هذه الفترة الى الهشاشة الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وعدم جاذبية مناخ الاستثمار خاصة بعد الأحداث السياسية التي عرفتها البلاد في السنوات السابقة، ثم باشر بالارتفاع مباشرة سنة 2005 حيث حقق سنة 2006 قيمة 1795 مليون دولار متطورا بأربعة أضعاف عن القيمة المسجلة في سنة 2000 بـ 438 مليون دولار ثم عرف ارتفاعا نسبيا حتى سنة 2009 ثم عرفت التدفقات انخفضا بشكل حاد جدا محققا قيمة 275 مليون دولار كأثر مباشر للأزمة العالمية 2008 والتي مست أغلب دول العالم، فزادت درجة المخاطرة وحدث عزوف عام للمستثمرين رغم أن الجزائر لم تتأثر بهذه الأزمة بشكل مباشر إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر عرف تراجع واضحا لسبب المذكور سلفا، ثم عرف الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاشا معتبرا في الفترة الممتدة بين 2010 و2013 مقارنة بالقيمة المسجلة في سنة 2009، ومن خلال ما سبق يمكن إثبات أن قوة الاقتصاد تحدد بالقوة الإنتاج متنوع المصادر ومنه قوة العملة الوطنية فمفهوم الثروة في الزمن الحاضر يختلف في المفهوم عن ما كان يعرف عليه في الماضي، فالثروة من مصادر الطاقة تعتبر ثروة وهمية زائلة رغم أهميتها في تمويل الاقتصاديات إلا أن الاعتماد عليا بشكل مفرط وخاصة عدم توظيف مداخيلها في خلق إنتاج حقيقي وبث الروح في عوامل إنتاج المعطلة يؤثر بشكل كبير على قوة الاقتصاد في خلق إنتاج ذاتي، وهنا يرتبط الاقتصاد بتطورات الحاصة في السوق الدولية ويكون في اكثر عرضة للمخاطر والأزمات، وخير مثال على ذلك هي أزمة 2014 وأثرها على الاقتصاد الجزائري حيث تأثرت كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية كما عرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد انخفاضا سنة 2015 ولم يستعد الاقتصاد نمطه حتى باشرت بوادر أزمة الصحية 2019 والتي أثبتت أن لتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة خاصة مع انغلاق جميع الاقتصاديات على نفسها بسبب الجائحة وهو موضح من خلال المنحنى المبين في الشكل التالي:

شكل3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة إلى الجزائر من 2014-2022

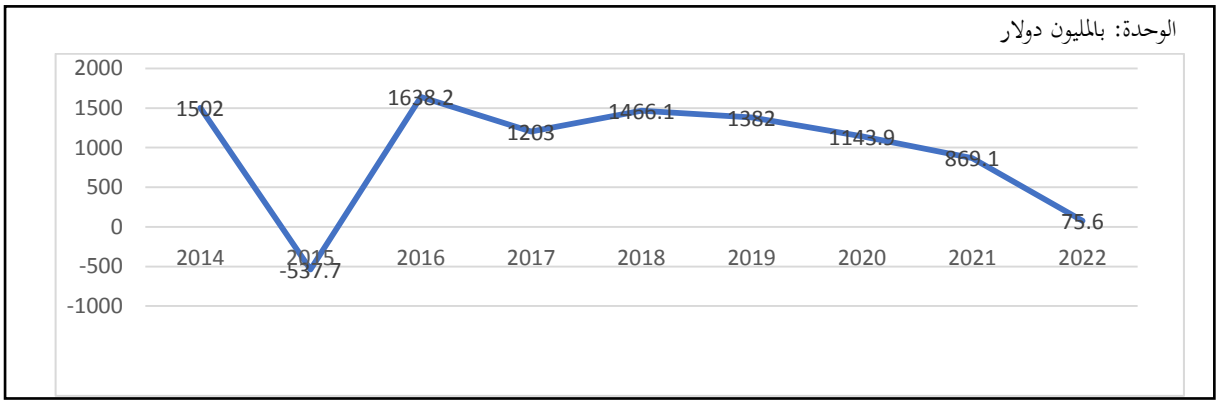

المصدر: من تجميع الباحثين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي المحصلة من موقع.www. albankaldawli.org

من خلال الشكل نلاحظ تباين قيم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وميلها نحو الانخفاض حيث سجلت اعلى قيمة في الفترة الممتدة من 2014 الى 2022 سنة 2016 ب 1638.2 مليون دولار وأضعف قيمة سجلت سنة 2015 ب537- مليون دولار يتبين أن الأمر الذي لا لبس فيه هو ضرورة اتجاه الجزائر نحو دعم القطاع الصناعي من كل النواحي، حيث عزمت الحكومة على رفع الأداء في القطاع الصناعي وكأحد الأساليب التي تم الرهان عليها هو دعمه بالاستثمار الأجنبي المباشر، فسعت نحو تحسين مناخ الاستثمار كما قامت بالإصلاحات جوهرية المتوالية لدعمه خاصة نذكر منها قانون 2016، والذي يقضي في مضمونة بتسهيل وتحفيز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، ففي نفس السنة حققت الصناعة نسبة 5.6% من الناتج الإجمالي الداخلي فقط حيث مثلت الصناعة العمومية حوالي 50%من القيمة المضافة الكلية خارج قطاع المحروقات كما بلغ معدل التوسع في النشاطات

الصناعية ما نسبته 3.8% متراجعا بنقطة واحدة عن سنة 2014، وعرفت في سنة 2017 نسبة 4.7% ثم 4.1% سنة 2018 حيث تقلصت مساهمته في النشاط الصناعي في العموم كالصناعات المعملية، كما عرفت بعض الفروع توسع إيجابي طفيف مسجلا في الصناعات الكيميائية والغذائية وانتاج الجلود والأحذية، ثم في سنة 2019 حقق القطاع الصناعي نموا ب 3.8%متراجعا فقط بنسبة 0.1% عن سنة 2018، كما ساهمت الأزمة الصحية في تراجع انتاج القطاع وتأثر فروع كثيرة كالصناعات الحديدية والميكانيكية والالكترونية ما عدى الصناعات الغذائية والمناجم والكيميائية، حيث كان للحجر الصحي أثر كبير في إيقاف أجزاء كثيرة من النشاط الاقتصادي أما في سنة 2021 عرف القطاع انتعاشا ملحوظا حيث سجل نمو بـ 5.3% واكتسب بذلك 9 نقاط مئوية وفي سنة 2022 عرف استقرارا نسبيا مقارنة ب 2021 حيث بلغ معدل النمو حجم الصناعة 5.2%، (بنك الجزائر، 2015-2022) إن القطاع الصناعي مدفوع بنسبة كبيرة بالإنتاج الصناعات الغذائية وصناعة الحديد والصلب والميكانيك والكهرباء لذلك وجب إعطاء نظرة جديدة وشاملة للاقتصاد ودعم الصناعة من خلال الاهتمام باستقطاب الاستثمار الأجنبي القادر على احداث تغييرات داخل القطاع والذي يضمن إحياء جميع الفروع ودعم سلاسل القيمة وذلك أسوة بتجارب سابقة، وكان التركيز نحو اعادة تكوين شعب وعمل منتوجات جديدة لتغذية السوق المحلي والمنافسة في الأسواق الدولية لاحقا، (خداوي و بكدي، 2018) حيث رفعت القيمة المضافة لبعض الأنشطة كالإنتاج الصيدلاني كما اهتمت بشعبة الصناعات الميكانيكية، ومهدت الطريق نحو توافد استثمارات ضخمة كنشاط انتاج السيارات، حيث نجحت في استقطاب عديد من الشركات وهذا لتأسيس لصناعة حقيقية بعيدة عن التجربة السابقة حيث لم يستفاد منها من ناحية نقل التكنولوجيا والخبرات والمعارف العلمية حيث أن النموذج الاقتصادي الجديد قائم على تنويع مصادر الدخل، وإقامة صناعات ضخمة ذات القيمة المضافة المرتفعة خاصة بعدما زاد الاعتماد كثيرا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وارتفاع عددها بشكل كبير لكن تنشط في مجالات تتسم بانخفاض القيمة المضافة وبرغم من أهميتها الكبيرة في دعم النسيج الإنتاجي وتشابكه حيث تتميز بقدرة كبيرة على دعم المناولة الصناعية وامداد الصناعات الأخرى ضمن سلاسل القيمة، الا أن اتجاهها العام يلبي الطلب المحلي ترتكز في أغلب الأحيان على السلع الاستهلاكية فقط. (Haudeville & Bouacida, 2007, p. 20)

6. محور العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي

يظهر بشكل واضح العدد الكبير من البحوث التي تطرقت إلى ربط الظاهرتين ودراسة العلاقة بينهما حيث إذا نظرنا الى ما تمليه النظرية الاقتصادية من خلال نظرية النمو في النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية يعبر عنها بطريقة ايجابية، فمثلا اعتبر النيوكلاسيك أنه كلما زاد التراكم الرأسمالي سوف يؤول إلى زيادة عرض رأس المال وبالتالي انخفاض سعر الفائدة فتزيد الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه تحقيق النمو، واعتبرت النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر قناة من قنوات النمو المباشرة حيث يؤدي الى تراكم رؤوس الأموال في البلد المضيف، كما أبدت نظريات النمو الداخلي أنه قناة غير مباشرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي لأن الحال مرتبط بالتراكمات كالتراكم المعرفي و والتكنولوجي والابتكار، حيث إن توفرت هذه الأخيرة سوف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل الفنون الإنتاجية، التي بدورها يمكن لأن تساهم في تحقيق النمو.

لكن هناك من يرى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثار عكسية وينظر اليه نظرة سلبية في الدولة المضيفة، في المقدمة الاقتصادي Dunning1993والنظرية الانتقائية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي سبق ذكرها في عنصر سابق، فهو ينظر اليه نظرة مزاحمة للاستثمار المحلي وسوف يقضي على الصناعة الناشئة الفتية في أولى مراحل نموها وسوف تحدث أضرار تأدي بالنمو الاقتصادي. (احسين، 2022، الصفحات 6-7)

في الاقتصاد الجزائري لا يزال حتى لزمننا الحاضر هناك سعي دائم من أجل تحفيز مناخ الاستثمار، ويعتبر من أهم مشاغل الحكومة وصناع القرار الاقتصادي، وكون الجزائر في وضع تنظر فيه إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي، كأمر لابد من تحقيقه من أجل لتنويع سلة النشاطات الصناعية خارج قطاع المحروقات، خاصة في ظل محدودية القدرات الانتاجية المحلية وعدم القدرة على تحقيق

استدراك ذاتي، فبعيدا عن مسلمة وجوب حماية المؤسسة الوطنية من المنافسة الأجنبية داخل الاقتصاد، يرى أنه لكل وسيلة إيجابيها وسلبياتها ويبقى فقط الأمر رهينا لحسن التخطيط والاطلاع واستشراف المستقبل، أي البحث عن الخيرات التي تحقق أقصى المكاسب ولو وجدت بعض المساوئ التي يمكن التغاضي عنها، ولأن من أهداف الاقتصاد هو تحقيق اقصى ربح وتدنية التكاليف لأقصى حد ممكن، أي فرضية تحقيق أرباح واردة كما هو وارد تحقيق خسائر، وبالتالي كل الأمور ممكنة مهما كان وقع الاقتصاد قويا أو ضعيفا، وكون الجزائر بلد بحجم قارة يمتلك العديد من المؤهلات التي تجعل منه بلد قادر على رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي سنويا وتحقيق النمو اقتصادي، وبعيدا عن الاستثمار في قطاع المحروقات، حيث يمتلك العديد من الفرص الاستثمارية حيث توجد موارد أخرى معطة أو مشغلة نسبيا أو غير مستغلة تماما، وهي في حاجة الى رؤوس أموال والتكنولوجيا الحديثة كالأنشطة الصناعية التي تحتاج الى بعث الروح فيها منها الصناعات المعملية والتحويلية... والاستخراجية خاصة منها المعدنية، والأصل عند الاطلاع على حجم الجهود المبذولة والإصلاحات المتعاقبة من أجل تمهيد لاستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة يتبين وجود النية الفعلية المبنية على التوقعات واستشراف، من أجل دعم الصناعة بالمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها سوف تقدم إيجابيات كثيرة للقطاع الصناعي، خاصة جانب انتقال التكنولوجيا والمعارف العلمية.

7. محاولة إعطاء استشراف لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي الجزائري

بغض النظر عن مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال وتصنيفات المؤسسات الدولية تمتلك الجزائر من المؤهلات الكثيرة تجعلها من أكبر المناطق الاستثمارية مستقبلا حيث تتميز بكبر حجم السوق الداخلية بسبب اتساع مساحتها حيث تعد أكبر دول القارة الافريقية، كما تعتبر بوابة القارة وتشترك مع العديد من الدول في الحدود الجغرافية، ففكرة تسويق المنتجات لا تعتبر صعبة بالنظر إلى هذه الخصائص، زيادة على ذلك تمتلك الجزائر الأن بينة تحتية مدعومة بموانئ ومطارات وطرق سريعة وسكك حديدية حيث عملت الحكومة على توسيعها ورصدة موارد كبيرة لدعمها وتوسيعها ويرجح أن تظهر نتائجها بشكل أكبر خلال السنوات القادمة.

وبالنظر لحجم الجهود المبذولة من قبل الحكومات خاصة بعد 2016 نلاحظ جدية الجزائر في رغبتها في مضاعفة احتضانها للاستثمارات الأجنبية المباشرة المختلفة في المدى القريب، خاصة الموجهة للقطاع الصناعي حيث تعزم على تسهيل أكبر في إجراءات تكوين شراكات أجنبية، خلق مجال أوسع لتحيين إصلاحات لتتماشى مع الواقع لتحقيق ظروف المثلى للاستثمار وجدب أكبر عدد من الاستثمارات التي تحفز الإنتاج الصناعي خاصة الاستثمارات التي توفر انتاج سلع ومنتجات جديدة، لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هل فعلا سوف يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دعم وتطوير الصناعة في الجزائر؟ وإذا اختزلنا الإجابة انطلاقا مما تمليه ايجابيات النظرية الاقتصادية لكانت الإجابة سهلة ومباشرة، لكن يبقى الاستثمار الأجنبي استثمار عامل يقوم على أساس اقتسام والحصول على نسب من الأرباح ويقدم على أساس تحقيق المكاسب تنازلات، ففي هذه الحالة يمكن استشراف العديد من السيناريوهات التي يمكن أن تكون مستقبلا كأن يضر بالصناعة المحلية الناشئة أو يساعد في تلاحم النسيج الصناعي أو يؤدي الى هيمنة الشركات الأجنبية على صناعة القرار الاقتصادي أو الحاق ضرر كبير بالسوق المحلية بسبب هيمنة المنتوجات الشركات الأجنبية والى أخره من التوقعات، وحتى يعطي الاستشراف الرؤية ممكنة ويكون هنالك التخطيط ووضع استراتيجيات مناسبة، يجدر تقليص المساحة الى حيز أصغر يشمل الرؤى الأكثر احتمالية والأكثر تأثيرا لأنه لا فائدة من تعدد السيناريوهات ذات رؤى متقاربة، وفي هذه الحالة وبما أن للجزائر لديها رغبة في زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبغض النظر أنها تسعى فقط لاستقطاب استثمارات تلائم أهدافها، سوف ننطلق من مبدأ أن للجزائر رؤية إيجابية مبدئيا ونستعين بسيناريو وحيد استهدافي وهو: **"كلما زاد استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع الصناعي كلما زاد دعم وتطور الصناعة وتلاحم المؤسسات المحلية مع الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر"**، و بما أن شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يقوم على أساس استثمار مشترك أو استثمار عمليات التجميع واتجاه الجزائر نحو هذين النوعين لما يملكان من مزايا وايجابيا لطرفين ويحفظ حقوق الدولة المضيفة في المشاريع، بتالي سوف يكون التسيير بالنمط الذي يضمن أقصى فوائد ممكنة ولا مجال لورود هيمنتها، وبذكر الفوائد والايجابيات المتوقعة أن الاستثمار الأجنبي سوف يضمن تحويل حد معين من التكنولوجيا عبر

أي انتقال التكنولوجيا والمعارف العلمية الخارجية التي تودي إلى حدوث تراكمات في المدى المتوسط الى البعيد تؤدي الى ظهور صناعات جديدة ومنتجات جديدة عن القطاع الصناعي الجزائري وتطور وارتقاء باقي الصناعات المحلية الموجودة مسبقا، خاصة اذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ينقل أجزاء من البحث والتطوير الى الجزائر وهذه المزايا أكيد يتطلب تحقيقها العديد من الشروط التي يجب توفرها في الاقتصاد المضيف حتى يمكن الوصول الى هذه الخطوة الهامة، تخلق مجموعة من التكاملات بين المؤسسات المحلية والشركات الأجنبية ، هذه التكاملات تساعد على انتقال التكنولوجيا والمعارف العلمية بشكل مباشر في المدى القريب إلى المتوسط سواء من خلال الاحتكاك المباشر في اطار سلاسل القيمة أو في اطار الانتقال بين الوظائف، حيث بانتقال العمالة من الشركات الأجنبية المستثمرة محليا إلى المؤسسات الوطنية في اطار الانتقال بين الوظائف المتاحة، سوف يزيد من اكتسابهم للمهارات إنتاجية وأساليب وفنون جديدة في العمل حتما سوف تؤدي إلى استدراك عديد النقائص الموجودة في الكادر المحلي في المدى القريب كارتفاع مستوياتهم وحملهم لأفكار حديثة يجعلهم يتخلصون من أي أساليب تقليدية في العمل وبالتالي زيادة أداء العاملين في المؤسسات المحلية، أضافة كون الاستثمار سوف يضمن تشغيل بعض المصالح الاقتصادية المعطلة أو الغير مستغلة سوف يعود بالمنفعة الكبيرة على الاقتصاد حيث تزيد الإيرادات وتقل التكاليف وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية من خلال ما سبق يمكن ابراز عصارة التحليل في الشكل الموالي:

شكل 3: مخطط يبين كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر في تطور الصناعة مستقبلا

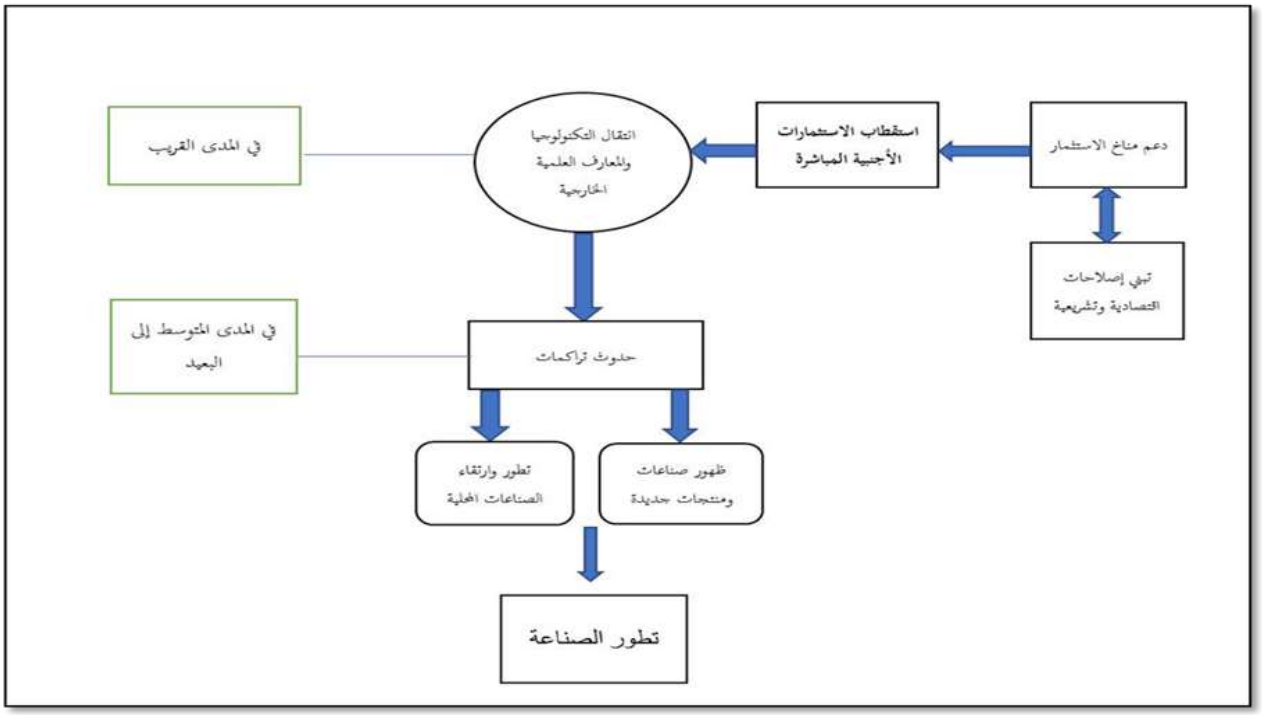

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على التراكمات المعرفية من سياق الورقة البحثية

وعليه وبرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يلحق بالدول المضيفة أثار غير مرغوبة لأنه يعتبر سلاحا دو حدين ومكاسبه غير مضمونة في حالة عدم رسم صورة مستقبلية واضحة مسبقا، حيث يجب التخطيط الجيد بدراسة ومعرفة المكاسب المراد تحقيقها منه انطلاقا من قدرة استيعاب الاقتصاد المحلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعرفة كفية الاستفادة أكبر قدر ممكن من تلك المشاريع، وضمان حماية الصناعة المحلية خاصة الناشئة منها، حيث أن توفرت السياسة الواضحة في هذه الحالة سوف يأثر إيجابيا على الاقتصاد وخير مثال على ذلك التجربة الصينية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.7. الأثار الإيجابية المحتملة من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات عموما لا يزال ضعيفا بشكل كبير، فأغلب الاستثمارات الوافدة تنشط ضمن قطاع المحروقات فنلاحظ وجود استثمارات أجنبية مباشرة ضخمة من عديد الجنسيات كنشاط التنقيب واستخراج النفط والغاز، في المقابل نلاحظ ضعفا كبير في باقي الأنشطة الصناعية، لذلك تم إعطاء مجالات أوسع للاستثمار من تحسين في بيئة الأعمال خاصة فيما يتعلق بقانون 51/49، حيث نلاحظ وجود رغبة من قبل المستثمرين الأجانب في الاستثمار في مجال انتاج السيارات حيث حصد اهتمام الحكومة وله تطلعات واسعة فيما يتعلق بتحقيق الطلب المحلي في المدى القريب ثم التوجه نحو التصدير مستقبلا، كما أن لاستقطاب نشاط تجميع السيارات محليا سوف يكون لها أثرا إيجابيا أخر من ناحية ظهور مؤسسات جديدة لتلبية الطلب المحلي من بعض الأجزاء المكونة للمنتج النهائي، وتدخل ضمن نطاق المناولة الصناعية أو توجه مؤسسات محلية ناشطة مسبقا نحو رفع من وتيرة نشاطها كمؤسسات انتاج قطع الغيار، فكما هو معلوم أن انتاج سيارة يتطلب الحصول على عديد الأجزاء من مصادر أخرى كصناعة العجلات والزجاج والطلاء، وبتالي انتعاش الصناعة المحلية بمنتجات جديدة.

إن خلق منتجات جديدة خاصة التي تعتمد على تكنولوجيا حديثة ومتطورة يكون متاحا بشكل أسهل عند استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تنقل جزء من التكنولوجيا وأساليب الانتاج لضمان سير العملية الإنتاجية في الدولة المضيفة ومنه يحدث الاستدراك التكنولوجي، كما أن التطور الصناعي ما هو إلا مجموعة تراكمات لسنوات عديدة، ففي زمنا الراهن من غير المعقول أن تكون الانطلاقة من نقطة الصفر، لأن التكنولوجيا في تطور سريع جدا من جهة وتضاعف الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة من جهة أخرى، في مثل هكذا وضع وجب العمل نحو استغلال أقرب طريق نحو استدراك هذه التأخيرات، فالاستثمار الأجنبي المباشر وبرغم من سلبياته إلا أنه يحمل إيجابيات كبيرة يجب عدم اهمالها، فوجب على الجزائر الاعتماد عليه لتقليص الفجوة في القطاع الصناعي والاستفادة من الإيجابيات بالحد الذي لا يأثر على تطور الصناعات المحلية الناشئة، لأن كما هو معلوم لكل اقتصاد قدرة استيعابية لا يمكن تجاوزها ولا سوف يعود بالأثار الوخيمة عليه، أي أن الامر كله يعتمد على التخطيط الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باختلافها وحسن الاستشراف للمستقبل.

8. خاتمة.

تبين من خلال هذه الدراسة أن القطاع الصناعي في الجزائر يلعب دورا مهما في تحقيق إيرادات سنوية رغم اعتماده الكبير على نشاط المحروقات، إلا أنه توجد نوايا فعلية بتقليص دور الطاقة الأحفوريين مستقبلا خاصة مع جملة الإصلاحات الجديدة التي تدعم مناخ الاستثمار وتحسن من مراتبه مقارنة بالسابق، بهدف تمكين الاستثمار الأجنبي المباشر من أخذ حيز حرية أكبر واهتمام بقطاعات وأنشطة أخرى، إلا أنه وبالرغم من جملة الإصلاحات والإجراءات المذكورة سلفا، يبقى دوره محدودا ولا يرقى لتطلعات رغم ظهور بعض النتائج الإيجابية إلا أنها تعد غير كافية ولا يمكن تعميمها أو الأخذ بها حتى يعرف الاستثمار الأجنبي داخل القطاع الصناعي انسيابية أكبر مما هو عليه الأن، فمن المعلوم وجود أهمية كبيرة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا لدول المضيفة سوف يؤدي الى انتعاش الصناعة، ومن الممكن أن يتضح الأمر جليا بعد سنوات قليلة من الأن في حالة استغلاله بصفة مثلى والاستفادة من كل الإيجابيات خاصة في ما يتعلق بنشاط انتاج السيارات

9. النتائج

يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل اليها وانطلاقا من الفرضيات الموضوعة مسبقا في النقاط التالية:

– لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لقطاع الصناعة ضعيفة وتباين القيمة المضافة السنوية للأنشطة الصناعية خارج قطاع المحروقات، اذ لا تعكس القيم المضافة السنوية ونسب التوسع في النشاط الصناعي حجم المساعي لنهوض بالقطاع.

– رغم وجود نظرة استشرافية وإصلاحات جدرية تقوم بها الحكومة من أجل ضمان استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن أهم عائق يقف وراء النفور الاستثماري في الجزائر هو مناخ الاستثمار الغير محفز خاصة إجراءات الاستثمار من جهة من جهة أخرى إهمال جانب الترويجي للفرص الاستثمارية في الجزائر.

– من الممكن أن يعطي استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الصناعي الجزائري ثماره مستقبلا في حالة ما إذا زادت قيم التدفقات الواردة أكثر والموجهة للأنشطة خارج قطاع المحروقات، وكانت هناك رؤية واضحة للأهداف المرجوة من استقطابه، يتبعها حسن تسييرها والاستفادة من كل المشاريع لأقصى درجة ممكنة لدعم الصناعة المحلية.

– الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يزيد من احتمالية تضاعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل ضمن المناولة الصناعية، بالتالي حدوث انتعاش صناعي عام وزيادة معدلات نموه.

– المؤسسات المحلية رغم أنها سوف تقع في شراك المنافسة القوية في حالة توافد المزيد من الاستثمارات الأجنبية، لكن لن تكون المساوئ بالحجم الذي يمكن تصوره إدا استفادة منها بالاحتكاك بها بأقصى درجة ممكنة ورفع وتيرة العمل وارتقاء بأساليب الإنتاج وفنون العمل والتقنيات الحديثة حتى تواكب التغير الحاصل في السوق وبالتالي ضمان قدرتها على المنافسة وتطور العديد من الصناعات المحلية.

– استقطاب المزيد من الشركات التي تعمل ضمن أنشطة انتاج وتركيب السيارات، خاصة مادامت السوق الجزائرية غير متشبع من هذا المنتج أي سوق يافعة، ومن تم رفق قيم الادماج سوف تؤدي إلى تحقيق معدلات ولما لا الانتقال نحو رفع نسب الادماج تث انتاج المنتج كاملا خلال السنوات المقبلة.

10. التوصيات.

في ختام الورقة وجب إعطاء مجموعة من التوصيات استخلاصها من الدراسة والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في الجزائر وهي:

– العمل على تحسين أكبر لمناخ الاستثمار في الجزائر، بدعم أكبر للبنى التحتية وتسهيل أكبر في إجراءات الاستثمار الأجانب في أنشطة مختلفة كإنتاج وسائل النقل والصناعات ذات الطبيعة التقنية كالصناعات الالكترونية والتحويلية.

– المحاولة الدائمة في دراسة خطط استراتيجية صناعية جديدة خارج قطاع المحروقات.

– المحاولة الدائمة في البحث عن المزيد من الاستثمارات الجديدة من أجل دعم الإنتاج المحلي.

– إرساء خطط قوية من أجل خلق توليفة بين المؤسسات الوطنية والشركات الأجنبية، كالاستفادة من نقل التكنولوجيا الأجنبية.

– الاستفادة من تجربة انتاج السيارات محلية بدعم التعلم والتكوين ونشاطات البحث والتطوير.

– تسهيل اجراء انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تدخل في مجال المناولة الصناعية مع المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

المراجع والاحالات.

-(2022). *المصدر الاقتصادي*. تاريخ الاسترداد 23 01، 2024

- Haudeville, B., & Bouacida, R. (2007). *"Les relations entre activités technologiques, innovation et croissance dans les PME algériennes : une étude empirique basée sur un échantillon d'entreprises.* Aix-Marseille Université: CERGAM.

- OCDE. (2008). *Définition de référence de l'OCDE des investissements direct internationaux* (éd. 4e). France. Récupéré sur www.ocde.org/editions/corrigenda

- Roger, G. (1984). *L'investissement direct et les firmes multinationales.* Paris: Economica .

- *www.andi.com*. (2024, 04 15). Consulté le 04 15, 2024

– أبو قحف ,ع .(2012) .*الاقتصاديات والاستثمارات الدولية* .(éd. 1)الإسكندرية ، مصر :المكتب العربي الحديث.

احسين ,ص .ا .(30 6 ,2022) .أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي .*البحوث الاقتصادية والمالية* ,(01)*09* , pp. 6-7.

- إسماعيل ,م .(.s.d) .الاستثمار الأجنبي المباشر .*صندوق النقد العربي*.https//www.amf.org.ae ,(41)

- الجبوري ,ع .(2014) .*دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية* .الأردن :دار الحامد لنشر والتوزيع.

-الكاهنة إرزيل. (30 12، 2022). نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022. *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، *17*(02)، صفحة 78.

- بامخرمة ,أ .(2001) .*قتصاديات الصناعة* .(éd. 2)المملكة العربية السعودية، الرياض :دار الزهراء للنشر والتوزيع.

بنك الجزائر .(2015-2022) .*التطور الاقتصادي والنقدي السنوي* .تقرير ,الجزائر Consulté le 01 19, 2024, sur . www.bank-of algeria.dz

- خداوي ,ع & .,بكدي ,م .(2018) .سبل تطوير الصناعة الجزائرية وتحديات تنويعها .*ملتقى علمي دولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر* .جامعة البليدة 2.

- ديري ,م .(2011) .*إدارة الاعمال الدولية* .(éd. 1)عمان، الأردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع.

راسوطة ,ر .(2021-2022) .مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .*مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه* .جامعة الجزائر 3.

- سلامة ,و & .,ولهة ,و .(2018) .واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره .*مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*.(13)

- صقر ,ع .(2001-2000) .*العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة* .الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

- صياد ,ش .(2013-2012) .الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي .*مذكرة ماجستير غير منشورة، مالية دولية* . الجزائر :جامعة وهران 2.

-عاشوري ,ح & .,أوضايفية ,ح .(2021) .الفساد وأثره على مناخ الاستثمار في الجزائر .*مجلة الباحث الاقتصادي*.(1)*9* ,

-عباس ,ع .(2009) .*إدارة الاعمال الدولية* .(éd. 1)الأردن :دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة.

- قريبي ,ن ,2016) .سبتمبر .(القطاع الصناعي في الجزائر ومساهمته في التنمية .*مجلة التكامل الاقتصادي*.(3)*4* ,

- محروس ,إ .(1998) .*اقتصاديات الصناعة والتصنيع* .الإسكندرية، مصر :مؤسسة شباب الجامعة.

- محمد ,أ .(2004) .*محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية* .الإسكندرية :الدار الجامعية.

- مندور ,ع .(2010) .*محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية* .الإسكندرية، مصر :دار التعليم الجامعي.

- ناصر ,ل ,2019) .جوان .(القطاع الصناعي الجزائري منذ الإستقلال وسبل تطويره :دراسة تحليلية .*مجلة أبحاث ودراسات التنمية* , *6*(1).